

مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

«العليا للانتخابات» عقدت مؤتمراً صحافياً أمس وقررت قبول 310 طلبات

العجيل: اللجنة فحصت 359 طلب ترشح واستبعد منها 49 ولم تقبل 37 طلباً



رئيس واعضاء اللجنة العليا للانتخابات خلال المؤتمر الصحفي

عقدت اللجنة الوطنية العليا للانتخابات مؤتمراً صحافياً أمس برئاسة المستشار احمد العجيل بقصر العدل بمناسبة الإعداد للانتخابات أعضاء مجلس الأمة ديسمبر 2012، وجاء في المؤتمر الصحفي ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب.)

(من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا.)

وقال المستشار احمد العجيل: انزل الكتاب والميزان ليقيم الناس بالقسط فيسود الامن ربوع الدنيا ويهنا الجمع بالعيش في سلام ووثام.

باسم الله العدل، الذي خلق الناس احرارا وسواي بينهم لا فضل لعربي على اعجمي الا بالقوى والعسل الصالح، وجعل الشورى في حياتنا شرعة ومنهاجا.

وقال المستشار احمد العجيل: هكذا علمنا الباري عز وجل، المعاني السامية للديموقراطية الصحيحة التي وهبنا اياها، ديموقراطية تجمع ولا تفرق، تبني ولا تهدم، ديموقراطية تقوم على مبادئ من الشرف والتسابق الى الخير، خير الوطن ورفعة شأنه.

وتابع العجيل: وانه لمن يمن الطالع ان تجرى هذه الانتخابات، لنيل شرف عضوية مجلس الأمة في الوقت ذاته الذي احتفل فيه الأمة بمرور 50 عاما على دستور 1962 الذي ارسى دعائم الحكم على اساس برلماني وقضى في مبادئه السابعة والتاسعة على كفاءة العدل والحرية والمساواة لجمعية المواطنين، دون تفرقة في الجنس او الاصل او اللغة او الدين، ومنذ ذلك الحين اشرفت شمس الديموقراطية على هذا البلد الامين، فتعهدتها بالرعاية ووفرت لها من الضمانات ما يصونها ويحفظ لها الحداثة والزخامة حتى صارت منارة تنشر الامن والسلام على أرجاء الوطن.

وقال: لقد صادرت اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، منذ صدور قانون انتخابها رقم 21 لسنة 2012 التي تحمل مسؤوليتها، واستطاعت بعون الله في وقت قصير وقياسي تنظيم هيكلها الفني والاداري، وتشكيل اللجان اللازمة لمباشرة مهامها، ثم عفت تواصل الليل بالنهار على فحص طلبات الترشح لعضوية مجلس الأمة والتي بلغ عددها 359 طلبا، استبعد منها بعض الطلبات التي تنازل عنها اصحابها وعددها 49 ويقي 347 طلبا، وقد انتهت اللجنة بعد الفحص والتدقيق الى عدم قبول 37 طلبا، لم يستوف اصحابها الشروط القانونية اللازمة لنيل عضوية مجلس الأمة، وذلك يكون عدد الطلبات التي تقرر قبولها 310 طلبا.

وتقرر من اللجنة التأكيد على ان فحص طلبات الترشح قد تم وفق الضوابط والشروط التي اوجبتها الدستور والقانون، وتشير الى انه اذا كان قد نص صراحة في المادة الثانية من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن الانتخابات اعضاء مجلس الأمة، على الا يكون المرشح محكوما عليه بعقوبة جنائية او في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يرد اليه اعتباره، فان هناك شرطا آخر تنميه الاصول العامة دون حاجة الى نص وهو حسن

والشفافية، فامل من الجميع الالتزام بهذه الضوابط عن قناعة ورضا، وان يجعلوها عهدا وموقفا لا يخالفونه أبدا، ويحافظون عليه من أجل صالحهم وصالح الوطن.

وتود اللجنة ان تؤكد، كما اكدت من قبل، عزمها على متابعة العملية الانتخابية والإشراف عليها في جميع مراحلها للاطمئنان على سيرها في نطاق الضمانات التي كفلها القانون، ولتأتي نتيجتها النهائية التي تنشرها اللجنة من واقع ما تعلمه اللجان الرئيسية من نتائج الفرز، معبرة تعبيراً صادقا عن إرادة الناخبين.

وتجر الإشارة الى انه حتى تتم دراسة استخدام وسائل التقنية الحديثة في عمليات الاقتراع والفرز، سيظل الاعتماد على الفرز اليدوي باعتباره الوسيلة الملائمة حتى الآن التي تعزز الثقة في العملية الانتخابية والأكثر مصداقية لدى المواطنين.

إن السباق يجري بين فرسان النقوا حول هدف واحد هو نيل شرف تمثيل الأمة، فليكونوا على قدر هذه المسؤولية، ولتكن المنافسة بينهم منافسة شريفة غايتها الفوز بحب الوطن والعمل على خدمته، وبحضروا الأمثال للناس وللجيل المقبل أنهم جديرون بالديموقراطية وقادرون على حمايتها من أي عواصف او أواء.

وتهيب اللجنة بالسادة رؤساء اللجان الانتخابية وتسد على أيديهم، إلى تحمل مسؤولياتهم بالصبر والأناة، كما تعرب عن ثقها في منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، وجمع أجهزة الإعلام، ووروا المهمة في تحري الحقيقة عند تغطية العملية الانتخابية لنقل صورة صادقة ومعبرة عن الوجه الحضاري الذي

ويجب ان ننقله اي استفسارات او أسئلة ان نرجي الشكر والتقدير لوزارة الداخلية ووزارة العدل وأجهزة الإعلام وكل من عاون اللجنة ووفر لها الامكانيات لإنجاز مهمتها استعدادا للعملية الانتخابية التي نامل ان تجرى بإذن الله على النحو المرجو.

وردا على سؤال احد الصحفيين حول ما إذا كان قرار الشطب ما إذا كان نهائيا ام لا، قال العجيل ليس نهائيا بل له الحق في تقديم طعن الى المحكمة الادارية وهي من تقرر. وردا على سؤال آخر لأحد الصحفيين ان كان هناك مرشحون آخرون معرضون للشطب خلال الأيام المقبلة أجاب العجيل: لا ليس هناك أي مرشح سيشتب.

وفي رده على سؤال أحد الصحفيين حول تطبيق القانون على فيما يخص شراء الأصوات، اكد العجيل ان القانون سيطبق بقوة على أي حالة يتم رصدها لنشراء الأصوات لافتا الى ان تم تشكيل لجنة تعمل على مدار 24 ساعة لتلقي الشكاوى عن الانتخابات ومقرها معهد الكويت للدراسات القضائية.

عبدالهادي العجمي

الانتخابية، في الطرق العامة او المنشآت او المياني العامة و الخاصة كدعاية للمرشحين. الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963 بالنصوص التي تحول بين العضو او اي شبيهة ماله ووضعت المواد التالية جزءا لذلك يصل الي إسقاط العضوية وما قضت به المادة 50 من قانون انتخابات مجلس الأمة رقم 35 لسنة 1962 من سقوط العضوية عن منفق افتقاده احد شروطها او تبين انه فاقدتها قبل الانتخاب، وبذلك يكون المشرع قد أكد ضرورة تحلي أعضاء المجلس التشريعي بالسمعة الحسنة.

وبناء على هذه الأسس تم فحص طلبات المرشحين ليجري السباق الى عضوية المجلس، بين عضويته وتولي الوظائف العامة بطهارة اليد ووضوح الأمانة وعفة اللسان.

وحرصا من اللجنة على حسن سير الحملات الانتخابية، والتي أسند المرسوم بالقانون رقم 21 لسنة 2012 إليها مهمة تنظيمها، أصدرت قرارها رقم 16 لسنة 2012 بوضع القواعد المنظمة لهذه الحملات.

ونص في المادة الأولى من هذا القرار على ان «لكل مرشح حق التعبير عن نفسه، والقيام بأي نشاط يستهدف إقناع الناخبين باختياره والدعاية لبرنامج الانتخابي، وذلك عن طريق الاجتماعات والحوارات، ونشر وتوزيع مواد الدعاية الانتخابية، ووضع الملصقات والملاقات، واستخدام وسائل الإعلام المسموعة والرئية والمطبوعة والإلكترونية، وغيرها من الوسائل، وذلك بحرية تامة في إطار الضوابط والقواعد المقررة والواردة في الدستور والقانون وقرارات اللجنة الوطنية العليا للانتخابات».

كما نصت المادة الثانية على ان «يجوز خلال الفترة من وقت الدعوة للانتخابات وحتى اليوم السابق على إجرائه، تنظيم اجتمع انتخابي لتأييد أي مرشح أو للتحاور معه، وذلك دون إخلال بالأمن والنظام العام، ومع اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم 65 لسنة 1979 في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات».

ونص أيضا في المادة الثالثة على ان «لكل مرشح ان يحصل بلدية الكويت على ترخيص بإقامة مقر انتخابي أحدهما للدكتور والأخر لإنائب يسيم فيه بإجراء الندوات الانتخابية للمرشح والدعوة إليها، وذلك اعتبارا من تاريخ نشر المرسوم بالدعوة للانتخابات - بناء على طلب المرشح وبالتنسيق مع الجهات المعنية - بتخصيص مساح المدارس وقاعات تنمية خدمة المجتمع وصلات الأفرع، ولعقد الندوات الانتخابية، وذلك خلال فترة الحملة الانتخابية».

كذلك نص في المادة السابعة على ان «تتولى اللجنة الوطنية العليا للانتخابات مراقبة مدى الالتزام بالقواعد السابقة، وعلى الأمانة العامة ان تعرض على اللجنة أولا بأول ما تتلقاه من شكاوى تقدم من ذوي الشأن أو بلاغات ترد من جهات الشرطة أو من النيابة العامة أو رؤساء اللجان الانتخابية أو من غيرهم لاتخاذ الإجراء المناسب، وتعد الأمانة العامة سجلا لقيده هذه الشكاوى والبلاغات وما يتم بشأن كل منها».

ولما كانت هذه القواعد قد وضعت لتأمين حماية قانونية متكافئة لجميع المرشحين وتوفير الجو الملائم لمنافسة شريفة يحوطها سياج من النزاهة

ان يؤجرا او يبيعهما شيئا من أمواله (مادة 121)»، كما حفلت اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963 بالنصوص التي تحول بين العضو او اي شبيهة ماله ووضعت المواد التالية جزءا لذلك يصل الي إسقاط العضوية وما قضت به المادة 50 من قانون انتخابات مجلس الأمة رقم 35 لسنة 1962 من سقوط العضوية عن منفق افتقاده احد شروطها او تبين انه فاقدتها قبل الانتخاب، وبذلك يكون المشرع قد أكد ضرورة تحلي أعضاء المجلس التشريعي بالسمعة الحسنة.

وبناء على هذه الأسس تم فحص طلبات المرشحين ليجري السباق الى عضوية المجلس، بين عضويته وتولي الوظائف العامة بطهارة اليد ووضوح الأمانة وعفة اللسان.

وحرصا من اللجنة على حسن سير الحملات الانتخابية، والتي أسند المرسوم بالقانون رقم 21 لسنة 2012 إليها مهمة تنظيمها، أصدرت قرارها رقم 16 لسنة 2012 بوضع القواعد المنظمة لهذه الحملات.

ونص في المادة الأولى من هذا القرار على ان «لكل مرشح حق التعبير عن نفسه، والقيام بأي نشاط يستهدف إقناع الناخبين باختياره والدعاية لبرنامج الانتخابي، وذلك عن طريق الاجتماعات والحوارات، ونشر وتوزيع مواد الدعاية الانتخابية، ووضع الملصقات والملاقات، واستخدام وسائل الإعلام المسموعة والرئية والمطبوعة والإلكترونية، وغيرها من الوسائل، وذلك بحرية تامة في إطار الضوابط والقواعد المقررة والواردة في الدستور والقانون وقرارات اللجنة الوطنية العليا للانتخابات».

كما نصت المادة الثانية على ان «يجوز خلال الفترة من وقت الدعوة للانتخابات وحتى اليوم السابق على إجرائه، تنظيم اجتمع انتخابي لتأييد أي مرشح أو للتحاور معه، وذلك دون إخلال بالأمن والنظام العام، ومع اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم 65 لسنة 1979 في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات».

ونص أيضا في المادة الثالثة على ان «لكل مرشح ان يحصل بلدية الكويت على ترخيص بإقامة مقر انتخابي أحدهما للدكتور والأخر لإنائب يسيم فيه بإجراء الندوات الانتخابية للمرشح والدعوة إليها، وذلك اعتبارا من تاريخ نشر المرسوم بالدعوة للانتخابات - بناء على طلب المرشح وبالتنسيق مع الجهات المعنية - بتخصيص مساح المدارس وقاعات تنمية خدمة المجتمع وصلات الأفرع، ولعقد الندوات الانتخابية، وذلك خلال فترة الحملة الانتخابية».

كذلك نص في المادة الرابعة على ان «تتولى اللجنة الوطنية العليا للانتخابات مراقبة مدى الالتزام بالقواعد السابقة، وعلى الأمانة العامة ان تعرض على اللجنة أولا بأول ما تتلقاه من شكاوى تقدم من ذوي الشأن أو بلاغات ترد من جهات الشرطة أو من النيابة العامة أو رؤساء اللجان الانتخابية أو من غيرهم لاتخاذ الإجراء المناسب، وتعد الأمانة العامة سجلا لقيده هذه الشكاوى والبلاغات وما يتم بشأن كل منها».

ولما كانت هذه القواعد قد وضعت لتأمين حماية قانونية متكافئة لجميع المرشحين وتوفير الجو الملائم لمنافسة شريفة يحوطها سياج من النزاهة

السمعة باعتباره شرطا ليس لازما لتولي الوظائف العامة ففسد، لكنه من باب اولي شرط لازم لتقلد المناصب البرلمانية لعلو شأنها وأهميتها ومسؤولياتها وخطورة واجباتها في مراقبة أداء الحكمة، وبما للشرط لا يستلزم صدور احكام ضد المرشح، انما يستفاد من سلوكه الشخصي وهو الا يكون قد اشتهر عنه قالة

السوء والتردي فيما يشين على نحو يفقده الثقة والاعتبار، وقد استقر قضاء المحكمة الدستورية ومحكمة التمييز والقضاء الاداري على ضرورة توافر ذلك الشرط صونا للسلطة التشريعية وحفاظا على هيبتها وضمانا لتمثيل الأمة في مجلسها الشايي بتخبر من ينوب عنها ويمثلها احسن تمثيل.

الكوادير الاناعية للتغطية المباشرة بالاضافة الى تجهيز الاستديوهات الاناعية بأحدث وسائل التقنية الاناعية في مجال البث الاناعي وتم تخصيص تردد خاص على موجة «fm».

اعلنت وزارة الاعلام انشاء قناة فضائية ومحطة اذاعية جديدة باسم «الكويت امانة» لنقل وقائع العملية الانتخابية على مدار الساعة وكشفت انه قد تم رصد 2 مليون و800 الف دينار كتكلفة اجمالية للانتخابات القادمة والتي ستجري اول ديسمبر المقبل ويانظر اعتمادها من وزارة المالية. واستعرض وكيل وزارة الاعلام المساعد لشؤون الاخبار والبرامج السياسية فيصل المتلقم استعدادات الوزارة والتي بدأت منذ اليوم الاول لصدور المرسوم الاميري للدعوة للانتخابات حيث تمت تغطية تسجيل المرشحين اضافة الى مبادرة الوزارة لتخصيص 3 دقائق لكل مرشح لعرض برنامجه الانتخابي لافتا الى ان عدد المسجلين لعرض برامجهم حتى الان 159 مرشحا مؤكدا انه عدد كبير.

واشار المتلقم الى انه سيتم عرض هذه البرامج الانتخابية للمرشحين سيبدأ يوم الاحد القادم الساعة 3,30 عصرا بالقناة الاولى والاذاعة واعلان عن تدريب 750 مندوبا لنقل سير العملية الانتخابية من مختلف الدوائر على مدار اليوم الانتخابي في الاذاعة والتلفزيون.

واشارت الهويدي خلال ردها على سؤال حول هذا الموضوع الى انها قامت بالاتصال برؤساء التحرير من باب التعاون وتم ارسال نص القانون للصحف والفضائيات للالتزام به حتى لا يقعا تحت طائلة المساءلة القانونية. واشادت بروج

من جهتها، اعلنت الوكيل المساعد لشؤون الصحافة والطبوعات منيرة الهويدي انه لم يتم حتى الان احوالة اي وسيلة اعلامية مقروعة او مرتبة الى النيابة فيما يتعلق بتجاوزات تخص مرسوم الوحدة الوطنية ونيد الكرامية.

واشارت الهويدي خلال ردها على سؤال حول هذا الموضوع الى انها قامت بالاتصال برؤساء التحرير من باب التعاون وتم ارسال نص القانون للصحف والفضائيات للالتزام به حتى لا يقعا تحت طائلة المساءلة القانونية. واشادت بروج

من جهتها، اعلنت الوكيل المساعد لشؤون الصحافة والطبوعات منيرة الهويدي انه لم يتم حتى الان احوالة اي وسيلة اعلامية مقروعة او مرتبة الى النيابة فيما يتعلق بتجاوزات تخص مرسوم الوحدة الوطنية ونيد الكرامية.

واشارت الهويدي خلال ردها على سؤال حول هذا الموضوع الى انها قامت بالاتصال برؤساء التحرير من باب التعاون وتم ارسال نص القانون للصحف والفضائيات للالتزام به حتى لا يقعا تحت طائلة المساءلة القانونية. واشادت بروج

الهويدي: رؤساء التحرير والفضائيات ملتزمون بتطبيق مرسوم الوحدة الوطنية

واشارت الهويدي خلال ردها على سؤال حول هذا الموضوع الى انها قامت بالاتصال برؤساء التحرير من باب التعاون وتم ارسال نص القانون للصحف والفضائيات للالتزام به حتى لا يقعا تحت طائلة المساءلة القانونية. واشادت بروج

الكويت امانة

اعلنت وزارة الاعلام انشاء قناة فضائية ومحطة اذاعية جديدة باسم «الكويت امانة» لنقل وقائع العملية الانتخابية على مدار الساعة وكشفت انه قد تم رصد 2 مليون و800 الف دينار كتكلفة اجمالية للانتخابات القادمة والتي ستجري اول ديسمبر المقبل ويانظر اعتمادها من وزارة المالية. واستعرض وكيل وزارة الاعلام المساعد لشؤون الاخبار والبرامج السياسية فيصل المتلقم استعدادات الوزارة والتي بدأت منذ اليوم الاول لصدور المرسوم الاميري للدعوة للانتخابات حيث تمت تغطية تسجيل المرشحين اضافة الى مبادرة الوزارة لتخصيص 3 دقائق لكل مرشح لعرض برنامجه الانتخابي لافتا الى ان عدد المسجلين لعرض برامجهم حتى الان 159 مرشحا مؤكدا انه عدد كبير.

الإعلام: إنشاء قناة فضائية وإذاعة جديدة باسم «الكويت أمانة»

اعلنت وزارة الاعلام انشاء قناة فضائية ومحطة اذاعية جديدة باسم «الكويت امانة» لنقل وقائع العملية الانتخابية على مدار الساعة وكشفت انه قد تم رصد 2 مليون و800 الف دينار كتكلفة اجمالية للانتخابات القادمة والتي ستجري اول ديسمبر المقبل ويانظر اعتمادها من وزارة المالية. واستعرض وكيل وزارة الاعلام المساعد لشؤون الاخبار والبرامج السياسية فيصل المتلقم استعدادات الوزارة والتي بدأت منذ اليوم الاول لصدور المرسوم الاميري للدعوة للانتخابات حيث تمت تغطية تسجيل المرشحين اضافة الى مبادرة الوزارة لتخصيص 3 دقائق لكل مرشح لعرض برنامجه الانتخابي لافتا الى ان عدد المسجلين لعرض برامجهم حتى الان 159 مرشحا مؤكدا انه عدد كبير.

الكوادير الاناعية للتغطية المباشرة بالاضافة الى تجهيز الاستديوهات الاناعية بأحدث وسائل التقنية الاناعية في مجال البث الاناعي وتم تخصيص تردد خاص على موجة «fm».

اعلنت وزارة الاعلام انشاء قناة فضائية ومحطة اذاعية جديدة باسم «الكويت امانة» لنقل وقائع العملية الانتخابية على مدار الساعة وكشفت انه قد تم رصد 2 مليون و800 الف دينار كتكلفة اجمالية للانتخابات القادمة والتي ستجري اول ديسمبر المقبل ويانظر اعتمادها من وزارة المالية. واستعرض وكيل وزارة الاعلام المساعد لشؤون الاخبار والبرامج السياسية فيصل المتلقم استعدادات الوزارة والتي بدأت منذ اليوم الاول لصدور المرسوم الاميري للدعوة للانتخابات حيث تمت تغطية تسجيل المرشحين اضافة الى مبادرة الوزارة لتخصيص 3 دقائق لكل مرشح لعرض برنامجه الانتخابي لافتا الى ان عدد المسجلين لعرض برامجهم حتى الان 159 مرشحا مؤكدا انه عدد كبير.

الكوادير الاناعية للتغطية المباشرة بالاضافة الى تجهيز الاستديوهات الاناعية بأحدث وسائل التقنية الاناعية في مجال البث الاناعي وتم تخصيص تردد خاص على موجة «fm».

اعلنت وزارة الاعلام انشاء قناة فضائية ومحطة اذاعية جديدة باسم «الكويت امانة» لنقل وقائع العملية الانتخابية على مدار الساعة وكشفت انه قد تم رصد 2 مليون و800 الف دينار كتكلفة اجمالية للانتخابات القادمة والتي ستجري اول ديسمبر المقبل ويانظر اعتمادها من وزارة المالية. واستعرض وكيل وزارة الاعلام المساعد لشؤون الاخبار والبرامج السياسية فيصل المتلقم استعدادات الوزارة والتي بدأت منذ اليوم الاول لصدور المرسوم الاميري للدعوة للانتخابات حيث تمت تغطية تسجيل المرشحين اضافة الى مبادرة الوزارة لتخصيص 3 دقائق لكل مرشح لعرض برنامجه الانتخابي لافتا الى ان عدد المسجلين لعرض برامجهم حتى الان 159 مرشحا مؤكدا انه عدد كبير.

كشف باعداد المقدمين والمتمسجين وغير المستوفين للشروط والمقبولين			
انتخابات مجلس الأمة ديسمبر 2012			
البيان	اجمالي المقدمين	عدد المنسجين	عدد غير المستوفين للشروط
الدائرة			
الأولى	60	5	50
الثانية	67	9	52
الثالثة	71	6	59
الرابعة	101	18	73
الخامسة	97	11	76
المجموع الكلي	396	49	310

العازمي: سأطعن في إجراءات شطبي غداً وواثق من نزاهة القضاء الكويتي



اهل الكويت، مشيرها الى انه صدم من قرار شطبه الذي لم يستند الى وقائع واحكام تدخل ضمن الامور التي تنتج شطب المرشح.

اكذ مرشح الدائرة الخامسة على العازمي انه قام بتوكيل المحامي د.خالد المهان لتقديم طعن في اجراءات اللجنة العليا للانتخابات والتي قامت بشطب من انتخابات مجلس الأمة 2012، موضحا انه سيتوجه مع محاميه صباح غد لتقديم طلب الطعن في اجراءات شطبه.

خالد الياقوت: الحفاظ على هبة الدولة والنظام ضرورة ملحة

علينا ألا ننحرف وراء رغباتنا وطموحاتنا الشخصية وعلينا ان ننتمي من الخلافات التي تزعر أرجاء الوطن وتفتتها، لأن حان وقت الحكماء من أهل الكويت الوطنيين والحيين فإن أربنا الخير فنعلم وإن أربنا غير ذلك فالشعب نفع أول من ينهار. وعلى الشعب ألا ينسى أنه كيان واحد ينتمي إلى وطن واحد ألا وهو الكويت، ألا تهنأ الكويت؟ ألا يرغب أحدكم في تهنئتها الكويت؟ ألا يرغب أحدكم في النهوض بها؟ ألا نكتاتف لإرسال الستار على الهوجاء والفوضى المنتحمة في الشعب الأن؟ الوطن يناديكم ولكم الكلمة.

عبدالهادي العجمي

اكذ مرشح الدائرة الخامسة على العازمي انه قام بتوكيل المحامي د.خالد المهان لتقديم طعن في اجراءات اللجنة العليا للانتخابات والتي قامت بشطب من انتخابات مجلس الأمة 2012، موضحا انه سيتوجه مع محاميه صباح غد لتقديم طلب الطعن في اجراءات شطبه.

عبدالهادي العجمي

اكذ مرشح الدائرة الخامسة على العازمي انه قام بتوكيل المحامي د.خالد المهان لتقديم طعن في اجراءات اللجنة العليا للانتخابات والتي قامت بشطب من انتخابات مجلس الأمة 2012، موضحا انه سيتوجه مع محاميه صباح غد لتقديم طلب الطعن في اجراءات شطبه.

عبدالهادي العجمي

اكذ مرشح الدائرة الخامسة على العازمي انه قام بتوكيل المحامي د.خالد المهان لتقديم طعن في اجراءات اللجنة العليا للانتخابات والتي قامت بشطب من انتخابات مجلس الأمة 2012، موضحا انه سيتوجه مع محاميه صباح غد لتقديم طلب الطعن في اجراءات شطبه.

عبدالهادي العجمي

اكذ مرشح الدائرة الخامسة على العازمي انه قام بتوكيل المحامي د.خالد المهان لتقديم طعن في اجراءات اللجنة العليا للانتخابات والتي قامت بشطب من انتخابات مجلس الأمة 2012، موضحا انه سيتوجه مع محاميه صباح غد لتقديم طلب الطعن في اجراءات شطبه.